الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/RES/48/51
30 March 1994

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
البند ١٨ من جدول الأعمال

قراران اتخذتهما الجمعية العامة

[بناء علي تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وانهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/48/656)]

٥١/٤٨ ـ مسائل أنغيلا وبرمودا وتوكيلاو وجزر تركس وكايكوس وجزر فرجن البريطانية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وجزر كايمان وساموا الأمريكية وغوام ومونتسيرات

ألف

عام

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في مسائل أنغيلا وبرمودا وتوكيلاو وجزر تركس وكايكوس وجزر فرجن البريطانية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وجزر كايمان وساموا الأمريكية وغوام ومونتسيرات،

وقد درست الفصل المتعلق بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة[١]،

وإذ تشير الى قرارها ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وجميع قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بتلك الأقاليم ومنها،

---

(١) A/48/23 (Part VI) ، الفصل العاشر.

بصفة خاصة، القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين بشأن الأقاليم المشمولة بهذا القرار كل على حدة،

وإذ تشير أيضا الى قرارها ١٥٤١ (د-١٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن المبادئ التي ينبغي أن تهتدي بها الدول الأعضاء عند تحديد وجود أو عدم وجود التزام بإحالة المعلومات المطلوبة في المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة،

ووعيا منها بضرورة ضمان تنفيذ الإعلان على الوجه التام والسريع فيما يتعلق بتلك الأقاليم، بالنظر الى الهدف الذي حددته الأمم المتحدة للقضاء على الاستعمار بحلول عام ٢٠٠٠،

وإذ تدرك ما لكل إقليم من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي والأحوال الاقتصادية، وإذ تضع في الاعتبار ضرورة تشجيع الاستقرار الاقتصادي وتنويع وزيادة تعزيز اقتصادات كل من الأقاليم على سبيل الأولوية،

واذ تحيط علما بتقرير الحلقة الدراسية الاقليمية لمنطقة المحيط الهادئ لاستعراض الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الجزرية الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي، المعقودة في بورت موريسبي، في الفترة من ٨ الى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣[٢]، وبالمعلومات التي قدمها الى الحلقة الدراسية نائب حاكم ساموا الأمريكية ومشتركون آخرون،

وإذ تعى تعرض الأقاليم الصغيرة، بصفة خاصة، للكوارث الطبيعية وتدهور البيئة،

وإذ تدرك الفائدة التي تعود على الأقاليم وعلى اللجنة الخاصة من مشاركة ممثلين للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في أعمال اللجنة الخاصة،

وإذ تضع في اعتبارها أن البعثات الزائرة التابعة للأمم المتحدة توفر وسيلة للتحقق من الحالة في الأقاليم الصغيرة، وإذ ترى أن إمكانية إيفاد بعثات زائرة أخرى الى تلك الأقاليم، في وقت ملائم وبالتشاور مع الدول القائمة بالإدارة، أمر ينبغي أن يظل قيد الاستعراض،

وإذ تلاحظ مع التقدير المساهمة التي تقدمها لتنمية بعض الأقاليم الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى فى منظومة الأمم المتحدة، وبصفة خاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فضلا عن المؤسسات الإقليمية مثل مصرف التنمية الكاريبي،

وإذ تضع في اعتبارها ضعف اقتصاد الأقاليم الصغيرة وتعرضها للكوارث الطبيعية وتدهور البيئة،

---

(٢) A/AC.109/1159 .

وإذ تشير الى قرارات الجمعية العامة وتوصيات اجتماع الخبراء الحكوميين للبلدان الجزرية النامية والبلدان والمنظمات المانحة، المعقود في نيويورك في الفترة من ٢٥ الى ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٠[٣]،

وإذ تشير الى استنتاجات وتوصيات الحلقة الدراسية الاقليمية لاستعراض الاحتياجات الانمائية الخاصة للأقاليم الجزرية، المعقودة فى سنت جورجز فى الفترة من ١٧ الى ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٢ فيما يتعلق بخطة عمل العقد الدولي للقضاء على الاستعمار[٤]، والى الموقف الذي اتخذته حكومات الأقاليم والوارد في تقرير الحلقة الدراسية[٥]،

١ - تحيط علما بالفصل الوارد في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة فيما يتعلق بكل من أنغيلا وبرمودا وتوكيلاو وجزر تركس وكايكوس وجزر فرجن البريطانية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وجزر كايمان وساموا الأمريكية وغوام ومونتسيرات[١]؛

٢ - تؤكد من جديد حق شعوب تلك الأقاليم غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

٣ - تؤكد من جديد أيضا أن من حق شعوب تلك الأقاليم نفسها أن تحدد بحرية في نهاية المطاف مركزها السياسي في المستقبل، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والإعلان وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وتطلب، في هذا الصدد، الى الدول القائمة بالإدارة أن تيسر، بالتعاون مع حكومات الأقاليم، وضع برامج للتثقيف السياسي في الأقاليم بغية تعزيز الوعي بين الشعوب بالإمكانيات المتاحة لها لممارسة حقها في تقرير المصير، وفقا للخيارات السياسية المشروعة المتعلقة بالمركز والمحددة تحديدا واضحا في قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د-١٥)؛

٤ - تكرر التأكيد على أن من مسؤولية الدول القائمة بالإدارة أن تهيئ في الأقاليم الظروف التي يكون من شأنها تمكين شعوب تلك الأقاليم من أن تمارس، بحرية ودون تدخل، حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال؛

٥ - تطلب من الدول القائمة بالإدارة أن تشجع وتيسر مشاركة الممثلين المنتخبين للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الخاضعة لإدارتها والسلطات أو الشخصيات الأخرى المناسبة التي يفوضها هؤلاء

---

(٣) A/CONF.147/5-TD/B/AC.46/4.

(٤) انظر A/46/634/Rev.1.

(٥) انظر A/AC.109/1114.

الممثلون حسب الأصول في أعمال اللجنة الخاصة وفريقها العامل ولجنتها الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة والالتماسات والمعلومات والمساعدة، فضلا عن أعمال الحلقات الدراسية التي تعقدها اللجنة؛

٦ - تكرر تأكيد رأيها بأن عوامل مثل حجم الإقليم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي ألا تشكل، بأي حال من الأحوال، ذريعة لتأخير ممارسة شعوب تلك الأقاليم، على وجه السرعة، حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير؛

٧ - تؤكد من جديد المسؤولية التي تقع على عاتق الدول القائمة بالإدارة، بموجب الميثاق، لتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولصون الهوية الثقافية لتلك الأقاليم، وتوصي بمواصلة منح الأولوية، بالتشاور مع حكومات الأقاليم المعنية، لتعزيز وتنويع اقتصاداتها كل على حدة؛

٨ - تحث الدول القائمة بالإدارة على أن تعمل، بالتعاون مع حكومات الأقاليم المعنية، على اتخاذ أو مواصلة اتخاذ تدابير فعالة لصون وضمان حق شعوب تلك الأقاليم غير القابل للتصرف في امتلاك الموارد الطبيعية لتلك الأقاليم، بما في ذلك الموارد البحرية، أو تنميتها أو التصرف فيها، وفي تحقيق ومواصلة السيطرة على تنمية تلك الموارد في المستقبل؛

٩ - تحث أيضا الدول القائمة بالإدارة على أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لحماية وحفظ البيئة في الأقاليم الواقعة تحت إدارتها من أي تدهور بيئي، وتطلب الى الوكالات المتخصصة المعنية أن تواصل رصد الأحوال البيئية في تلك الأقاليم؛

١٠ - تطلب الى الدول القائمة بالإدارة أن تواصل، بالتعاون مع حكومات الأقاليم كل على حدة، اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتصدي للمشاكل المتصلة بالاتجار بالمخدرات؛

١١ - تحث الدول القائمة بالإدارة على أن تعزز أو تواصل تعزيز العلاقات الوثيقة القائمة بين الأقاليم والمجتمعات الجزرية الأخرى في مناطقها كل على حدة، وأن تشجع التعاون بين حكومات كل من تلك الأقاليم والمؤسسات الإقليمية، فضلا عن الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة؛

١٢ - تحث أيضا الدول القائمة بالإدارة على أن تتعاون أو تواصل التعاون مع اللجنة الخاصة في أعمالها عن طريق توفير معلومات حديثة وفي حينها بشأن كل إقليم يقع تحت إدارتها، وفقا للمادة ٧٣ (هـ) من الميثاق، وعن طريق تيسير إيفاد بعثات زائرة الى الأقاليم للحصول على معلومات مباشرة عنها وللتحقق من رغبات وأماني السكان؛

١٣ - تناشد الدول القائمة بالإدارة أن تواصل أو تستأنف مشاركتها في اجتماعات وأنشطة اللجنة الخاصة في المستقبل وأن تكفل مشاركة ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في أعمال اللجنة الخاصة؛

١٤ - تحث الدول الأعضاء على أن تساهم في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للقضاء على الاستعمار بحلول عام ٢٠٠٠، وتطلب إليها أن تواصل منح تأييدها التام للإجراءات التي تتخذها اللجنة الخاصة في سبيل بلوغ ذلك الهدف؛

١٥ - تدعو الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى فى منظومة الأمم المتحدة الى أن تشرع أو تستمر في اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتعجيل بإحراز تقدم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للأقاليم؛

١٦ - تطلب الى الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى فى منظومة الأمم المتحدة أن تولي المراعاة الواجبة، عند وضع برامجها لتقديم المساعدة، للنص المعنون "التحديات والفرص: إطار استراتيجي"، الذي اعتمده بالاجماع اجتماع الخبراء الحكوميين للبلدان الجزرية النامية والبلدان والمنظمات المانحة[٣]؛

١٧ - تطلب الى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة الأقاليم الصغيرة وأن توصي الجمعية العامة بأنسب الخطوات التي يجب اتخاذها لتمكين سكان تلك الأقاليم من ممارسة حقهم في تقرير المصير والاستقلال، وأن تقدم تقريرا في هذا الشأن الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين.

الجلسة العامة ٧٥
١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣

بـــاء

الأقاليم كل على حدة

أولا - ساموا الأمريكية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير الى القرار ألف أعلاه،

وإذ تلاحظ أن الجهود ترمي حاليا الى زيادة انتاج المحاصيل الغذائية للاستهلاك المحلي،

وإذ تحيط علما بإعلان الحاكم أن ادارته تخطط لتسريح ما يربو على ألف من الموظفين العموميين، من بينهم نحو أربعمائة من موظفي الخدمة المدنية الدائمين،

وإذ تلاحظ أن ساموا الأمريكية هي الاقليم الوحيد التابع للولايات المتحدة الأمريكية الذي يسمح فيه لأرباب الأعمال بدفع أجور للعمال تقل عن الأجر الأدنى في البر الرئيسي،

وإذ تدرك أن ثلث السكان يعتمدون على شبكات المياه القروية التي غالبا ما لا تتوفر فيها الشروط الأساسية للنظافة،

وإذ تلاحظ أيضا الدمار الواسع الذي سببه اعصار "فال" في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ وجهود الانعاش التي بذلتها حكومة الاقليم جنبا الى جنب مع الدولة القائمة بالادارة والمجتمع الدولي،

وإذ تشير الى ايفاد بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة الى الاقليم في عام ١٩٨١،

١ - تطلب الى الدولة القائمة بالإدارة أن تقوم، بالتعاون مع المؤسسات الاقليمية والدولية ذات الصلة، بمساعدة الاقليم في زيادة ناتجه الزراعي؛

٢ - تطلب أيضا الى الدولة القائمة بالادارة أن تقوم، بالتعاون مع حكومة الاقليم، بمواصلة تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقليم للتقليل من اعتماده الشديد على الولايات المتحدة الأمريكية اقتصاديا وماليا؛

٣ - تطلب معلومات اضافية من نواب ساموا الأمريكية المنتخبين، والدولة القائمة بالادارة، و/أو المصادر الأخرى لتمكين اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من تحديد مسار العمل في المستقبل بشأن مسألة ساموا الأمريكية؛ وفي هذا الصدد، تعرب اللجنة عن ايمانها الراسخ بأن ايفاد بعثة زائرة الى الاقليم في هذه المرحلة من شأنه أن يكون وسيلة فعالة للحصول على المعلومات المتعلقة بالتطورات التي جرت في الاقليم وللتحقق من رغبات شعب ساموا الأمريكية فيما يتعلق بمركزهم في المستقبل.

ثانيا - أنغيلا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير الى القرار ألف أعلاه،

وقد استمعت إلى بيان ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الدولة القائمة بالإدارة،[٦]

وإذ تلاحظ قرار الدولة القائمة بالإدارة اجراء تغيير فى السياسة يرمي الى تعزيز علاقاتها بالأقاليم التابعة لها في منطقة البحر الكاريبي،

---

(٦) A/C.4/48/SR.4 .

وإذ تدرك أن نظام التعليم في أنغيلا يواجه مشاكل حادة، تشمل الاكتظاظ وعدم كفاية المعدات واللوازم في المدارس، فضلا عن ارتفاع نسبة المدرسين غير المدربين وخروج المدرسين منه الى العمل في القطاع الخاص وفي جهات أخرى من الخدمة المدنية،

وإذ تدرك أيضا عجز نظام التعليم في أنغيلا عن التخفيف من مشكلة ندرة الموظفين الوطنيين المهرة، لا سيما في ميداني الادارة الاقتصادية والسياحة، وما لإصلاح التعليم من أهمية قصوى في تحقيق الأهداف الاقتصادية الطويلة الأجل للاقليم،

وإذ تلاحظ أن حكومة الإقليم تولي اهتماما كبيرا لتنمية القوى العاملة وتدريبها،

وإذ تلاحظ أيضا أن برنامج الحكومة للاستثمار في القطاع العام للفترة ١٩٩١-١٩٩٥ من المتوقع أن يموله مانحون خارجيون عن طريق الهبات والقروض التساهلية،

وإذ تدرك أن استغلال موارد أعماق البحار من شأنه أن يساعد على التقليل من خطر استنفاد موارد صيد الأسماك في الإقليم نتيجة للافراط في الصيد،

وإذ تشير الى ايفاد بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة الى الاقليم في عام ١٩٨٤،

١ - تحيط علما بجهود الدولة القائمة بالإدارة الرامية الى تحسين علاقاتها بالأقاليم التابعة لها في منطقة البحر الكاريبي؛

٢ - تطلب من الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل، لدى دراسة واعتماد و/أو تنفيذ قرارات في مجال السياسة يحتمل أن تؤثر على الأقاليم التابعة لها، إيلاء أكبر اهتمام لمصالح واحتياجات ورغبات الحكومة الاقليمية لأنغيلا وشعبها؛

٣ - تطلب الى المؤسسات الوطنية والاقليمية والدولية المتخصصة في ميدان التعليم منح أموال ومعدات لأنغيلا، وأن توفر للاقليم مناهج تدريبية للمعلمين، لتمكينه من التغلب على مشاكله التعليمية؛

٤ - تطلب أيضا الى جميع البلدان والمؤسسات والمنظمات التي لديها دراية فنية في مجال تدريب القوى العاملة أن تمنح المساعدة لأنغيلا في هذا الميدان؛

٥ - تدعو المجتمع الدولي للمانحين الى أن يساهم بسخاء في برنامج الحكومة للاستثمار في القطاع العام للفترة ١٩٩١-١٩٩٥، وأن يقدم للاقليم كل المساعدات الممكنة لتمكينه من بلوغ الأهداف الانمائية الرئيسية التي وضعها المجلس التنفيذي للاقليم؛

٦ - تطلب الى جميع البلدان والمنظمات التي لديها خبرة في مجال الصيد في أعماق البحار تيسير حصول قطاع صيد الأسماك في الاقليم على قوارب كبيرة وعلى معدات خاصة لصيد الأسماك، وتزويد صائدي الأسماك في الاقليم ببرامج تدريبية على الصيد في أعماق البحار؛

٧ - تلاحظ أنه قد انقضت فترة تسع سنوات على قيام بعثة تابعة للأمم المتحدة بزيارة أنغيلا وتطلب الى الدولة القائمة بالادارة أن تيسر ايفاد بعثة زائرة أخرى الى الإقليم.

ثالثا - برمودا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير الى القرار ألف أعلاه،

وقد استمعت إلى بيان ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الدولة القائمة بالإدارة[٦]،

وإذ تلاحظ الآثار السلبية للانكماش العالمي على اقتصاد برمودا،

وإذ تحيط علما بالاستعراض الذي أجري في الآونة الأخيرة لنظام العدالة الجنائية في الإقليم،

وإذ تلاحظ مع القلق وقوع جرائم في المدارس الثانوية وإذ تلاحظ أيضا إعادة التشكيل المزمع لنظام المدارس العامة،

وإذ تؤكد من جديد اقتناعها الشديد بأن وجود القواعد والمنشآت العسكرية في الإقليم يمكن أن يشكل، في ظروف معينة، عقبة في سبيل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة،

وإذ تلاحظ أنه لم تزر الإقليم قط أي بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة،

١ - تعيد تأكيد رأيها أن شعب برمودا هو صاحب القرار الأخير فيما يتعلق بمستقبله؛

٢ - تطلب من الدولة القائمة بالادارة أن تساعد حكومة الاقليم في جهودها الرامية الى التخفيف من آثار الانكماش العالمي، ولا سيما في ميداني السياحة والأعمال التجارية الدولية؛

٣ - تطلب الى الدولة القائمة بالإدارة أن تضمن انصاف نظام العدالة الجنائية لجميع سكان الاقليم؛

٤ - تطلب أيضا الى الدولة القائمة بالإدارة أن تضمن عدم اضرار إعادة التشكيل المزمع لنظام المدارس العامة بقطاعات السكان المحرومة اقتصاديا؛

٥ - تطلب كذلك الى الدولة القائمة بالادارة أن تضمن ألا يشكل وجود القواعد والمنشآت العسكرية في الاقليم عقبة في سبيل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وألا يعوق سكان الاقليم عن ممارسة حقهم في تقرير المصير والاستقلال وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه؛

٦ - تطلب مرة أخرى الى الدولة القائمة بالادارة أن تيسر ايفاد بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة الى الاقليم.

رابعا - جزر فرجن البريطانية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير الى القرار ألف أعلاه،

وقد استمعت إلى بيان ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الدولة القائمة بالإدارة[٦]،

وإذ تلاحظ طلب الإقليم إجراء استعراض لدستوره،

وإذ تلاحظ أيضا البيانات التي أدلى بها رئيس الوزراء وزعيم المعارضة وأفراد الجمهور في الإقليم فيما يتعلق باستعراض الدولة القائمة بالإدارة لسياستها تجاه الأقاليم التابعة لها في منطقة البحر الكاريبي وإدارتها،

وإذ تدرك أثر الانكماش الاقتصادي العالمي على اقتصاد جزر فرجن البريطانية،

وإذ تلاحظ التدابير التي تتخذها حكومة الاقليم لتنمية قطاعات الزراعة والصناعة والتعليم والاتصالات،

وإذ تحيط علما برغبة الإقليم في الانضمام الى عضوية منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة،

وإذ تلاحظ أنه وفقا لبيانات مصرف التنمية الكاريبي فإن احتياجات الإقليم غير الملباة في مجال القوى العاملة لا تزال تشكل قيدا خطيرا على نموه الاقتصادي،

وإذ تسلم بالتدابير التي تتخذها حكومة الإقليم لمنع الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال،

١ - تطلب من الدولة القائمة بالإدارة أن تأخذ في الاعتبار أي آراء أو رغبات قد تبديها حكومة الإقليم أو شعب الإقليم فيما يتصل باستعراض الدستور؛

٢ - تطلب أيضا من الدولة القائمة بالإدارة أن تولي، في تنفيذ استعراضها لسياستها تجاه الأقاليم التابعة لها في منطقة البحر الكاريبي وإدارتها، أكبر اعتبار للآراء التي تعرب عنها حكومة وشعب الإقليم؛

٣ - تطلب كذلك من الدولة القائمة بالإدارة وجميع المؤسسات المالية منح الإقليم مساعدة مالية تشمل التمويل التساهلي لتمكينه من تخفيف آثار الانكماش الاقتصادي العالمي ومن متابعة برامجه الإنمائية؛

٤ - تكرر طلبها الى الدولة القائمة بالإدارة أن تيسر قبول انضمام الإقليم الى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بصفته عضوا منتسبا وكذلك اشتراكه في منظمات إقليمية ودولية أخرى؛

٥ - تطلب الى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يواصل تقديم مساعدته التقنية الى جزر فرجن البريطانية مع مراعاة سرعة تأثر الإقليم بالعوامل الاقتصادية الخارجية وندرة اليد العاملة الماهرة فيه؛

٦ - تطلب أيضا الى جميع البلدان والمنظمات التي لديها دراية فنية في مجال تنمية اليد العاملة الماهرة أن تمنح حكومة الإقليم كل مساعدة ممكنة في تنفيذ برامجها التدريبية في مجال التعليم والقوى العاملة؛

٧ - تلاحظ مع الارتياح التدابير التى اتخذتها حكومة الإقليم لمنع الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال، وتحث الدولة القائمة بالإدارة على مواصلة تقديم مساعدتها الى الإقليم في تلك الجهود؛

٨ - تلاحظ مع الأسف أنه قد انقضى سبعة عشر عاما على قيام بعثة تابعة للأمم المتحدة بزيارة للإقليم، وتناشد الدولة القائمة بالإدارة تيسير إيفاد مثل هذه البعثة.

خامسا - جزر كايمان

إن الجمعية العامة،

إذ تشير الى القرار ألف أعلاه،

وقد استمعت إلى بيان ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الدولة القائمة بالإدارة[١٢]،

وإذ تلاحظ الإجراءات التي تتخذها حكومة الإقليم لتنفيذ برنامجها لتوظيف السكان المحليين وتشجيع زيادة مشاركتهم في عملية صنع القرار في جزر كايمان،

وإذ تلاحظ أيضا أن نسبة متزايدة من القوى العاملة في الإقليم تتألف من المغتربين، وأن الحاجة تدعو الى تدريب أهل الإقليم في الميادين التقنية والمهنية والإدارية والفنية،

وإذ تدرك أن الانتخابات العامة التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ في الإقليم قد أسفرت عن تعيين حكومة جديدة،

وإذ تعي الأولويات الاقتصادية التي أوصت بها الحكومة الجديدة للإقليم، ومن بينها تخفيض الإنفاق، وموازنة الميزانية، وإبطاء النمو الى مستويات يمكن التحكم فيها، وزيادة السياحة،

وإذ تلاحظ اعتماد الإقليم على الإمدادات الزراعية المستوردة،

وإذ تلاحظ مع القلق تعرض الإقليم لأنشطة الاتجار بالمخدرات والأنشطة المتصلة بذلك،

وإذ تلاحظ مع الارتياح الجهود التي تبذلها حكومة الإقليم وحكومات بلدان أخرى في المنطقة، وجهود المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، لمنع وقمع الأنشطة غير المشروعة مثل غسل الأموال وتهريب الأموال وتزييف الفواتير وأشكال الاحتيال الأخرى ذات الصلة، فضلا عن تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها،

وإذ تشير الى إيفاد بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة الى الإقليم في عام ١٩٧٧،

١ - تحيط علما بتغيير الحكومة في الإقليم نتيجة للانتخابات التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢؛

٢ - تلاحظ أنه وفقا لما أفاد به موظفو الانتخابات فقد شارك ما يربو على ٩٠ في المائة من الناخبين المسجلين في الإقليم في هذه الانتخابات؛

٣ - تحث الدولة القائمة بالإدارة على أن تواصل، بالتشاور مع حكومة الإقليم، تيسير التوسع في البرنامج الحالي لضمان توظيف السكان المحليين، ولا سيما على مستوى صنع القرار؛

٤ - تطلب من الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد حكومة الإقليم الجديدة في اكتساب كل ما يلزم من دراية فنية لتمكينها من تحقيق مقاصدها الاقتصادية؛

٥ - تطلب الى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل، بالتشاور مع حكومة الإقليم، تشجيع التنمية الزراعية لجزر كايمان؛

٦ - تطلب الى الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى فى منظومة الأمم المتحدة أن تواصل وأن تزيد برامجها لتقديم المساعدة للإقليم بغية تعزيز اقتصاده وتنميته وتنويعه؛

٧ - تطلب الى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل، بالتعاون مع حكومة الإقليم، اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتصدي للمشاكل المتصلة بغسل الأموال وتهريب الأموال والجرائم الأخرى ذات الصلة، فضلا عن الاتجار بالمخدرات؛

٨ - تلاحظ أهمية إيفاد بعثات زائرة تابعة للأمم المتحدة الى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وأنه قد انقضى ستة عشر عاما على إيفاد آخر بعثة الى الإقليم.

سادسا - غوام

إن الجمعية العامة،

إذ تشير الى القرار ألف أعلاه،

وإذ تلاحظ أنه، عملا بطلب حكومة غوام وتوصية اللجنة المستقلة المعنية بنقل وإغلاق القواعد التابعة للدولة القائمة بالإدارة، وافقت الدولة القائمة بالإدارة على إيقاف أنشطة الطيران في محطة أغانا الجوية البحرية،

وإذ تدرك استمرار حجز قطع كبيرة من الأراضي في الإقليم لكي تستخدمها وزارة الدفاع بالدولة القائمة بالإدارة،

وإدراكا منها لأن الدولة القائمة بالإدارة قد نفذت برنامجا لنقل فائض الأراضي الاتحادية الى حكومة غوام،

وإدراكا منها أيضا لامكانية تنويع وتنمية اقتصاد غوام بممارسة نشاط تجاري في مجال صيد الأسماك والزراعة،

وإذ تعي أن الهجرة الى الإقليم قد أدت الى تحول السكان الشامورو الأصليين الى أقلية في وطنهم وأنه في عام ١٩٩٠ لم يكن ٥٠ في المائة من المقيمين قد ولدوا في الإقليم،

وإذ تضع في اعتبارها المناقشات الجارية بين لجنة غوام المعنية بتقرير المصير والفرع التنفيذي في الدولة القائمة بالإدارة بشأن مشروع قانون كمنولث غوام الذي تم الانتهاء من وضعه في نهاية ولاية الإدارة السابقة للدولة القائمة بالإدارة، وأن لجنة غوام المعنية بتقرير المصير طلبت الى الإدارة الجديدة تعيين ممثل خاص لرئيس الجمهورية لقيادة استعراض الدولة القائمة بالإدارة لقانون كمنولث غوام،

وإذ تشير الى أن شعب غوام وافق في الاستفتاءات التي أجريت في غوام في عام ١٩٨٧ على مشروع قانون الكمنولث، الذي سيؤدي عند إسراع كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية بإصداره الى إعادة تأكيد حق شعب غوام في صياغة دستوره وحكم نفسه،

وإذ تشير أيضا الى إيفاد بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة الى الإقليم في عام ١٩٧٩،

١ - تطلب الى الدولة القائمة بالإدارة مواصلة ضمان ألا يشكل وجود القواعد والمنشآت العسكرية في الإقليم عقبة فى سبيل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وألا يعوق سكان الإقليم عن ممارسة حقهم في تقرير المصير ، بما فى ذلك الاستقلال، طبقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه؛

٢ - تطلب أيضا الى الدولة القائمة بالإدارة أن تعمل، بالتعاون مع حكومة الإقليم، على الإسراع بنقل الأراضي الى شعب الإقليم واتخاذ الخطوات اللازمة لتأمين حقوقهم في امتلاكها؛

٣ - تلاحظ أن المناقشات الجارية منذ عام ١٩٨٨ بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ولجنة غوام المعنية بتقرير المصير قد أسفرت عن اتفاقات مشروطة بشأن أحكام قانون كمنولث غوام، بما في ذلك الاتفاق على الاختلاف بشأن عدة أجزاء موضوعية من اقتراح غوام، وأن غوام طلبت الى الإدارة الجديدة للدولة القائمة بالإدارة أن تقوم على وجه السرعة باستعراض قانون كمنولث غوام بالتنسيق مع لجنة غوام المعنية بتقرير المصير؛

٤ - تطلب من الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتهدئة مخاوف حكومة الإقليم إزاء مسألة الهجرة؛

٥ - تكرر طلبها الى الدولة القائمة بالإدارة الاستمرار فى الاعتراف بالهوية الثقافية والإثنية لشعب الشامورو، وهم السكان الأصليون لغوام، وباحترام تلك الهوية؛

٦ - تحث الدولة القائمة بالإدارة على أن تواصل دعم التدابير المناسبة التي تتخذها حكومة الإقليم بهدف تعزيز النمو في مجالي صيد الأسماك التجاري والزراعة؛

٧ - تلاحظ أنه قد انقضى أربعة عشر عاما على قيام بعثة تابعة للأمم المتحدة بزيارة الإقليم وتطلب مرة أخرى الى الدولة القائمة بالإدارة تيسير إيفاد مثل هذه البعثة.

سابعا - مونتسيرات

إن الجمعية العامة،

إذ تشير الى القرار ألف أعلاه،

وقد استمعت إلى بيان ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الدولة القائمة بالإدارة[٦]،

وإذ تلاحظ قرار الدولة القائمة بالإدارة إجراء تغيير في السياسة يرمي إلى تحسين الحوار والتنسيق والتعاون بينها وبين الاقاليم التابعة لها في منطقة البحر الكاريبي،

وإذ تحيط علما بموقف حكومة الاقليم ومؤداه أنه إذا كان الاستقلال أمرا مرغوبا وحتميا فإنه ينبغي أن يسبقه توفر مقومات اقتصادية ومالية تكفي لدعم مونتسيرات كدولة مستقلة،

وإذ تعرب عن القلق لارتفاع معدل الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال في الاقليم،

وإذ تأخذ في الاعتبار عضوية مونتسيرات في الهيئات الاقليمية والدولية، وطلب الاقليم الذي لم يبت فيه بعد بالعودة إلى عضوية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بصفة عضو منتسب،

وإذ تدرك سياسة الحكومة الرامية إلى تدريب وتنمية الموارد البشرية المحلية،

وإذ تشير إلى أن آخر بعثة للأمم المتحدة قامت بزيارة الاقليم في عام ١٩٨٢،

١ - تطلب الى الدولة القائمة بالإدارة أن تولي الاعتبار لجميع الاقتراحات المقدمة من الأقاليم المعنية في إطار الاستعراض الذي تجريه لسياستها تجاه الاقاليم التابعة لها في منطقة البحر الكاريبي وإدارتها، وفي إطار أية تغييرات فى السياسة تجرى في المستقبل وتؤثر على تلك الأقاليم؛

٢ - تطلب من الدولة القائمة بالادارة أن تعمل على تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقليم كيما يحقق تقرير المصير والاستقلال؛

٣ - تلاحظ ما أعربت عنه حكومة الإقليم من تفضيل للاستقلال داخل نطاق اتحاد سياسي مع منظمة دول شرقي البحر الكاريبي؛

٤ - تطلب من الدولة القائمة بالادارة والمنظمات الاقليمية والدولية المختصة، فضلا عن جميع البلدان القادرة، منح حكومة مونتسيرات كل مساعدة تحتاج إليها من أجل تحقيق هدفها المعلن الخاص بتحسين كفاءة وانتاجية الخدمة العامة عن طريق التدريب على جميع المستويات؛

٥ - تكرر طلبها الى الدولة القائمة بالادارة أن تتخذ، بالتعاون مع حكومة الاقليم، الخطوات اللازمة على وجه السرعة لتسهيل عودة مونتسيرات كعضو منتسب إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛

٦ - تحث الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن المؤسسات المالية الاقليمية وغيرها من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، على مواصلة توسيع نطاق مساعداتها المقدمة إلى الاقليم لتعزيز اقتصاد مونتسيرات وتطويره وتنويعه وفقا لخططها الانمائية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل؛

٧ - تحث الدولة القائمة بالإدارة على أن تواصل تقديم المساعدة للاقليم لمنع الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال؛

٨ - تلاحظ مع الأسف أنه قد انقضى أحد عشر عاما على قيام بعثة تابعة للأمم المتحدة بزيارة الاقليم وتطلب إلى الدولة القائمة بالادارة تيسير إيفاد مثل هذه البعثة.

ثامنا - توكيلاو

إن الجمعية العامة،

إذ تشير الى القرار ألف أعلاه،

وقد استمعت إلى بيان ممثل نيوزيلندا، الدولة القائمة بالادارة[٧]،

وإذ تلاحظ استمرار أيلولة السلطة إلى السلطة المحلية وهي الفونو (المجلس) العام، وإذ تدرك ضرورة المراعاة الكاملة لتراث شعب توكيلاو الثقافي وتقاليده خلال عملية تطوير المؤسسات السياسية لتوكيلاو،

وإذ تلاحظ أيضا التزام نيوزيلندا المستمر بمساعدة توكيلاو على بلوغ درجة أكبر من الحكم الذاتي والاعتماد على الذات اقتصاديا، ونيتها المعلنة في أن تستهدي في هذا الشأن برغبات شعب توكيلاو،

واذ تحيط علما بالخطط الرامية إلى نقل مكتب الاتصال التابع لتوكيلاو من آبيا إلى توكيلاو،

وإذ تلاحظ الجهود المستمرة للاقليم في سبيل تعزيز دور مؤسساته المحلية والاضطلاع بمزيد من المسؤولية عن شؤونه، مع إعادة تأكيد رغبته في الاحتفاظ بعلاقته الخاصة مع نيوزيلندا،

وإذ تلاحظ أيضا جهود توكيلاو لتنمية مواردها البحرية وغير البحرية وجهودها لتنويع قدرة سكانها على الكسب،

وإذ تلاحظ كذلك القلق الذي يساور شعب الاقليم فيما يتعلق بالنتائج الخطيرة للتغييرات في الأنماط المناخية على مستقبل توكيلاو،

وإذ تلاحظ مع التقدير المساعدة التي قدمتها إلى توكيلاو الدولة القائمة بالادارة ودول أعضاء أخرى والوكالات المتخصصة ، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الانمائي، وقيام البرنامج بإعداد البرنامج القطري

---

(٧) A/C.4/48/SR.5.

الثالث لتوكيلاو للفترة ١٩٩٢-١٩٩٦،

١ - تشجع حكومة نيوزيلندا، الدولة القائمة بالادارة، عند اضطلاعها بتنمية الاقليم سياسيا واقتصاديا، على أن تواصل احترامها الكامل لرغبات شعب توكيلاو بطريقة تصون تراثه الاجتماعي والثقافي وتقاليده وعلى أن تلتمس حلولا تفي باحتياجات توكيلاو الفريدة مستقبلا؛

٢ - تحيط علما مع الارتياح بالاتفاق على مواصلة عملية نقل المسؤولية إلى توكيلاو عن إدارة الاقليم، وبقرار توكيلاو انشاء مجلس فايبولي (الرؤساء المشاركين للمجلس العام(الفونو)) لمواصلة الادارة الحكومية للاقليم فيما بين دورات المجلس العام (الفونو)؛

٣ - تطلب من الدولة القائمة بالادارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتيسير ممارسة الاقليم لوظائفه السياسية والادارية، وتحيط علما في هذا الصدد بالخطط الرامية إلى نقل مكتب الاتصال التابع لتوكيلاو من آبيا إلى توكيلاو؛

٤ - تدعو جميع المنظمات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات المالية والدول الأعضاء والوكالات المتخصصة إلى أن تمنح أو تواصل منح توكيلاو مساعدة اقتصادية طارئة خاصة للتخفيف من آثار العواصف الاعصارية، ولتمكين الاقليم من تلبية احتياجاته للانعاش والتعمير في الأجلين المتوسط والطويل والتصدي للقضايا المتعلقة بتغير الأنماط المناخية؛

٥ - ترحب بالدعوة الموجهة من الدولة القائمة بالادارة إلى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أن توفد بعثة زائرة إلى توكيلاو في عام ١٩٩٤.

تاسعا - جزر تركس وكايكوس

إن الجمعية العامة،

إذ تشير الى القرار ألف أعلاه،

وقد استمعت إلى بيان ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الدولة القائمة بالإدارة[٦]،

وإذ تلاحظ الآراء المختلفة التي أعرب عنها ممثلو جزر تركس وكايكوس المنتخبون بشأن مسألة مركز الإقليم في المستقبل،

وإدراكا منها لقرار الدولة القائمة بالإدارة إجراء تغيير في السياسة يرمي الى تحسين الحوار والتنسيق والتعاون بينها وبين الأقاليم التابعة لها في منطقة البحر الكاريبي،

وإذ تحيط علما بالتزام حكومة الإقليم باصلاح الخدمة العامة لتحقيق مزيد من الكفاءة وبتنفيذ سياستها الخاصة بتشغيل اليد العاملة المحلية،

وإذ تلاحظ الحاجة التي أعربت عنها الحكومة الى مساعدة إنمائية لتحقيق هدفها المعلن الخاص بتحقيق الاستقلال الاقتصادي بحلول عام ١٩٩٦،

وإذ تلاحظ أيضا قرار الحكومة إنشاء مصرف للاستثمار من أجل اجتذاب استثمارات كبيرة من جميع أنحاء العالم للمشاريع التي تمس إليها الحاجة،

وإذ تلاحظ كذلك أن ٩٠ في المائة من الأغذية المستهلكة في الإقليم يجري استيرادها، وأن الحكومة تبذل جهودها لتحسين قطاعي الزراعة ومصائد الأسماك،

وإذ تلاحظ عدد المدرسين غير المؤهلين وعدد الموظفين المغتربين العاملين في نظام التعليم في الإقليم،

وإذ تلاحظ مع الاهتمام البيان الذى أدلى به في آذار/مارس ١٩٩٣ عضو منتخب في المجلس التشريعي لجزر تركس وكايكوس وما قدمه من معلومات بشأن الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية العامة في الإقليم الى اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة والالتماسات والمعلومات والمساعدة ، التابعة للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة،

١ - تعيد تأكيد أن شعب الإقليم نفسه هو صاحب القرار الأخير فى تحديد مستقبله بنفسه عن طريق ممارسة حقه في تقرير المصير، بما في ذلك الاستقلال؛

٢ - تدعو الدولة القائمة بالإدارة الى أن تواصل، عند تنفيذ التغييرات في السياسة المتعلقة بالأقاليم التابعة لها، إيلاء الاعتبار التام لرغبات ومصالح حكومة وشعب جزر تركس وكايكوس؛

٣ - تطلب الى حكومة الإقليم أن تواصل توفير فرص عمل بديلة للموظفين المدنيين الذين ستنهى خدمتهم نتيجة لاصلاح الخدمة العامة والتخفيض المزمع للموظفين العاملين في هذه الخدمة؛

٤ - تطلب أيضا الى الحكومة أن تكفل ألا يؤدي استخدام المغتربين ضمن قوة العمل بالإقليم الى الحاق الضرر بتوظيف أبناء الجزر المتوفرين والمؤهلين على نحو ملائم؛

٥ - تطلب الى الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى فى منظومة الأمم المتحدة أن تسعى لايجاد وسائل محددة لمساعدة حكومة تركس وكايكوس على تحقيق هدفها المعلن في تحقيق الاستقلال الاقتصادي بحلول عام ١٩٩٦؛

٦ - تلاحظ مع الارتياح الزيادة في المعونة، ولا سيما المساعدة المالية، الممنوحة لحكومة الإقليم من حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وتدعو هذه الحكومة الى المحافظة على هذا المستوى من المساعدة؛

٧ - تطلب الى جميع المؤسسات المالية الوطنية والإقليمية والأقاليمية والدولية، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة لمساعدة حكومة جزر تركس وكايكوس في انشاء و/أو تشغيل مصرف الاستثمار التابع لها؛

٨ - تحث الدولة القائمة بالادارة والمنظمات الاقليمية والدولية المختصة على مساعدة حكومة الاقليم في زيادة كفاءة قطاعى الزراعة ومصائد الأسماك؛

٩ - تحث أيضا الدولة القائمة بالادارة والمنظمات الاقليمية والدولية المختصة على دعم الجهود التي تبذلها حكومة الإقليم للتصدي لمشكلة تلوث البيئة وتدهورها؛

١٠ - تطلب الى جميع البلدان والمنظمات التي تتوافر لديها خبرة في مجال تدريب المعلمين أن تقدم مساعدة سخية الى الإقليم في هذا الميدان، مع الاهتمام بوجه خاص بتدريب مواطنيه؛

١١ - توجه انتباه الدولة القائمة بالإدارة الى البيان الذى أدلى به في آذار/مارس ١٩٩٣ عضو منتخب في المجلس التشريعي لجزر تركس وكايكوس وما قدمه من معلومات بشأن الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية العامة في الإقليم الى اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة والالتماسات والمعلومات والمساعدة، التابعة للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

١٢ - تلاحظ مع الأسف أنه قد انقضى ثلاثة عشر عاما على قيام بعثة تابعة للأمم المتحدة بزيارة الى الإقليم وتناشد الدولة القائمة بالادارة تيسير ايفاد مثل هذه البعثة.

عاشرا - جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير الى القرار ألف أعلاه،

وإذ تلاحظ أنه قد أجري في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ استفتاء على المركز السياسي للإقليم،

وإذ تلاحظ أيضا مشاعر القلق التي جرى الإعراب عنها في الإقليم بشأن اشتراط الإقامة لتقرير الأحقية في التصويت وتوافر معلومات وافية لجميع الناخبين عن الاختيارات السياسية المعروضة عليهم في الاستفتاء والآثار المترتبة على هذه الاختيارات،

وإذ تلاحظ كذلك أن الحاكم ذكر، في خطابه عن حالة الإقليم في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، ضرورة زيادة تنويع اقتصاد الإقليم،

وإذ تدرك أن أزمة التأمين في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة تؤثر على ملاك المنازل وتحدث أثرا معاكسا على سوق العقارات في الإقليم،

وإذ تلاحظ أن مسألة نقل جزيرة ووتر الى الإقليم لا تزال قيد النظر،

وإذ تلاحظ أيضا الخطوات التى اتخذتها سلطات الإقليم لحيازة ميناء سانت توماس، بما في ذلك شركة ويست إنديان،

وإذ تلاحظ كذلك استمرار اهتمام حكومة الاقليم بأن تصبح عضوا منتسبا في منظمة دول شرقي البحر الكاريبي وبأن تحصل على مركز المراقب في الاتحاد الكاريبي، وعدم قدرتها لأسباب مالية على الاشتراك في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية،

وإذ تشير الى ايفاد بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة الى الاقليم في عام ١٩٧٧، والى طلب حكومة الاقليم إيفاد بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة الى الاقليم لمراقبة عملية الاستفتاء،

١ - تلاحظ الطابع الاستشاري للاستفتاء الذي أجري في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣؛

٢ - تلاحظ أيضا المخاوف التي ثارت في الإقليم، قبل الاستفتاء، بشأن مسألتي شروط الإقامة وتوافر المعلومات بشأن هذه العملية السياسية؛

٣ - تطلب من الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد حكومة الإقليم في جهودها الرامية الى اجتذاب مشاريع الصناعة التحويلية الخفيفة وغير ذلك من المشاريع الى الإقليم من أجل تنويع اقتصاده؛

٤ - تدعو الدولة القائمة بالادارة الى أن تعمل، بصورة عاجلة، على تسهيل نقل جزيرة ووتر الى حكومة الاقليم؛

٥ - تكرر طلبها الى الدولة القائمة بالادارة أن تيسر، حسب الاقتضاء، اشتراك الاقليم في منظمة دول شرقي البحر الكاريبي والاتحاد الكاريبي، فضلا عن اشتراكه في مختلف المنظمات الدولية والاقليمية، بما في ذلك المجموعة الكاريبية للتعاون في ميدان التنمية الاقتصادية، التابعة للبنك الدولي، وفقا لسياسة

الدولة القائمة بالادارة ولاختصاصات تلك المنظمات،

٦ - تطلب الى الدولة القائمة بالادارة أن تستجيب لطلب حكومة الاقليم إيفاد بعثة زائرة ومراقبة تابعة للأمم المتحدة الى الاقليم.

الجلسة العامة ٧٥
١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣